گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 6, No. 4, pp. 1027–1042, December-2018
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

ظاهرة التهريب الكمركي في قضاء زاخو خلال العهد الملكي (1921–1958)

"دراسة تاريخية– وثائقية"

شيرزاد زكريا محمد* و وصفية محمد شيخو
فاكولتي التربية، جامعة زاخو
اعدادية ذيان للبنات، مديرية تربية قضاء زاخو

تاريخ الاستلام: 2018/06 تاريخ القبول: 2018/09 تاريخ النشر: 2018/12 https://doi.org/10.26436/2018.6.4.429

الملخص:

إثر تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة 1921، واجهتها الكثير من المشاكل في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان إنتشار ظاهرة التهريب الكمركي إحدى المشاكل التي عانى منها الاقتصاد العراقي الناشيء، وقد أخذ التهريب بالتوسع وتفاقم خلال العهد الملكي. وكان للتهريب تداعيات كبيرة على لواء الموصل واقضيته الحدودية تحديداً قضاء زاخو. جاءت هذه الدراسة للوقوف على كيفية تفشي هذه الظاهرة في زاخو واسباب ذلك، وتتطرق الدراسة الى اهم السلع المهربة من العراق عبر زاخو الى تركيا وسوريا، وكذلك المهربة من هاتين الدولتين الى بقية مدن العراق عبر زاخو. وتم الوقوف على أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية عن طريق متصرفية لواء الموصل وقائمقامية قضاء زاخو، في مكافحة هذه الظاهرة بهذه المنطقة الحدودية الاستراتيجية. كما تناول البحث تواطؤ بعض الأجهزة الحكومية وخاصة الشرطة وموظفي الكمارك مع المهربين، وكيف كانت الحكومة تراقب ذلك الأمر.

الكلمات الدالة: العراق، لواء الموصل، قضاء زاخو ، التهريب الكمركي، السلع والبضائع.

1. المقدمة

يعد قضاء زاخو من مدن كوردستان– العراق المهمة، والتي ادت دوراً مؤثراً في مختلف المراحل التاريخية القديمة والحديثة، وفي النواحي السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية. وقد استطاعت زاخو التي اصبحت قضاءاً منذ سنة 1852م، ان تحتل مركزاً اقتصادياً هاماً وخاصة من الناحية التجارية ولاتزال، وذلك بفعل موقعها الجغرافي الاستراتيجي الواقع على المثلث الحدودي العراقي– التركي– السوري، ولكونها حلقة وصل تربط بين اجزاء كوردستان الثلاثة الجنوبية والشمالية والغربية، كما انها تعد احدى البوابات الرئيسة التي تربط اقليم كوردستان خاصة والعراق عامة بتركيا وسوريا[1].

قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد و ثلاث محاور، تناول التمهيد نبذة مختصرة عن التهريب[2] في العراق خلال سنوات الحكم الملكي (1921– 1958)، فيما اختص (المحور الأول) بدراسة تاريخ ظهور التهريب في زاخو، وانواع السلع التي كان يتم تهريبها خلال تلك المدة من والى العراق عبر زاخو، فيما تناول (المحور الثاني) التدابير التي اتخذتها الإدارة الحكومية في لواء الموصل وقضاء زاخو في مكافحة التهريب الذي أثَّر سلبياً على إقتصاد الدولة. أما (المحور الثالث) والأخير فقد تطرق الى مسألة تواطؤ المسؤولين المحليين والشرطة مع المهربين، وكيف كانت الحكومة تتابع هذا الأمر. اعتمدت الدراسة على المعلومات الواردة في مجموعة من المصادر التاريخية المختصة، وبالاخص وثائق متصرفية لواء الموصل غير المنشورة التي تحوي معلومات فريدة عن الموضوع وكيفية تعامل السلطات الحكومية مع هذه الظاهرة، فضلاً عن العديد من المصادر الأخرى المثبتة في البحث.

1.1. التمهيد:

قاسى الاقتصاد العراقي من التهريب الكمركي، وأثَّرت هذه الظاهرة السلبية في تقليص وانخفاض ايرادات الرسوم والضرائب، التي تتقاضاها الحكومة عن البضائع والسلع والحاجيات الاقتصادية الخاضعة لأسعار السوق او الرسم الكمركي، والحق التهريب اضراراً وخسائر بمصالح التجار المستوردين، اذ عندما تكون السلع المهربة المقاربة لسلعهم في متناول التجار والاهالي، بأسعار تقل بكثير الاسعار عن التي استوردوها عبر الطريق التجاري بنسب تتراوح مابين (30–40٪)، فإن ذلك أثَّر بلا شك على مصالحهم[3].

كان التهريب شائعاً في لواء الموصل والتي تتبعها زاخو، وكان من أهم دوافع ممارسة التهريب هي إشباع الحاجة وتحقيق الارباح السريعة، إذ

* الباحث المسؤل.

كان معظم الناشطين في التهريب هم من الاشخاص المأجورين الذين اتخذوا التهريب مهنة لهم، ويؤدون ذلك لقاء اجر معين او لقاء حصة ارباح الاموال المهربة. اما اصحاب الاموال المهربة فكان معظمهم من الاثرياء الذين لا يتأثرون كثيراً بمصادرة الاموال، ولا بفرض الغرامات المالية عليهم[4].

توسع التهريب في العراق بشكل ملحوظ في مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1918– 1939)، ولعل من ابرز واهم العوامل التي ساعدت على استمراره وتطوره هو ضعف جهاز الكمارك، فقد تأخر تأسيس شرطة الكمارك في العراق الى 26 اذار 1933، كبديل عن المستخدمين العاملين في مديرية الكمارك والمكوس من السعاة (القولجية)[5]، وكانت شرطة الكمارك يعانون من عدم توفر العدد الكافي من الافراد والسيارات المسلحة لإنجاز مهامهم، كما كان يوجد ضعف في التعاون بين السلطات الادارية والشرطة المحلية في مكافحة التهريب، مما أدى الى استمرار الهدر الاقتصادي العام. فضلاً عن ذلك فإن قانون الكمارك العراقي رقم (56) لسنة 1931 لم يتضمن مواد رادعة تماماً للتهريب، فالمادة (144) من القانون المذكور حدَّدت عقوبة قصوى على المهربين، تقضي بمصادرة الاموال المهربة وفرض غرامة نقدية لاتتجاوز (75) ديناراً، ولم يلزم القانون عقوبة السجن على المهربين الزاماً قطعياً، وهي من غير شك كافية للحد او التقليل من نشاط التهريب [6].

ازدادت الأوضاع حراجة في العراق كلما ارتفعت اسعار الحاجيات والبضائع في البلدان المتاخمة مثل تركيا وايران وسوريا، إذ شهدت الحدود العراقية التركية الممتدة لنحو (389 كم) تجاوزات من قبل المهربين، وانحصر التهريب عموماً بالسلع والبضائع المحدودة التداول، والتي لا يمكن استيرادها او تصديرها الا بموجب اجازات خاصة [7].

2. التهريب في زاخو خلال المدة 1921 – 1958

كانت زاخو في العهد العثماني كغيرها من مناطق جنوب كوردستان تابعة للإدارة العثمانية، ولم تكن زاخو منطقة حدودية إذ لم تكن هناك حدود بين الولايات العثمانية، وكانت الحدود يتم تحديدها لأمور ادارية فحسب[8]، لذلك يمكن القول بان التهريب في تلك المدة كان معدوماً او شبه معدوم. الا انه وبعد الاحتلال البريطاني لولاية الموصل في 8 تشرين الثاني 1918، فإن سلطات الاحتلال البريطاني قامت بتعيين نائب مدير كمرك بريطاني في الموصل، لجباية الرسوم عن السلع المستوردة من سوريا وتركيا[9].

تسبب إنهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى (1914– 1918) وتغير الأوضاع السياسية في انهيار الواقع الاقتصادي للمدنيين، فقد عانت زاخو مثلاً من تقلص فرص العمل، كما ان حدودها تغيرت بعد الحرب، لتقع على مقربة من المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وسوريا. وقيَّدت الحدود الجديدة للمدينة امكانيات التجار وخاصة اليهود منهم، الذين اعتادوا السفر بعيداً من زاخو حتى مدن كوردستان تركيا والمدن السورية مثل دمشق[10]. ولم يكن الكورد في زاخو ينظرون إلى التهريب على أنه نشاط غير قانوني، اذ لم يكونوا يعترفون بالحدود التي تفصل بينهم[11]. كما ان ظاهرة التهريب كانت منتعشة في زاخو" لكونها كانت منطقة شبه معزولة ذات طبيعة جغرافية وعرة وشاقة، بعيدة عن الحكومة المركزية[12]. وكانت عمليات التهريب في زاخو تتم عبر الطرق النائية في القرى الجبلية الحدودية في ناحية السندي وبالأخص قرية سناط[13]، والثانية عبر المنافذ النهرية عبر قريتي فيشخابور وديره بون في ناحية السليفاني[14].

على الرغم من أن التجارة القانونية بين العراق وكل من تركيا وسوريا كانت نشطة في زاخو خلال العهد الملكي، إلا أنه في الوقت نفسه لم تكن تخلو من التهريب والذي نشط في زاخو لعدة عوامل منها: موقعها التجاري و الجغرافي المحاذي لحدود دولتين مجاورتين هما تركيا و سوريا، فضلاً عن وجود إرث تجاري قديم بين تجار زاخو والمدن المجاورة، إذ انتقل هذا الإرث من الاجداد الى الاحفاد في المرحلة اللاحقة لقيام المملكة العراقية، وخاصة بعد وضع الحدود الدولية. فضلاً عن ذلك فإن بعض سكان زاخو اتخذوا من التهريب وسيلة لمعيشتهم، نظراً لما شهدته هذه المنطقة من عزلة تجارية كبيرة" بسبب الظروف الاقتصادية في تلك المرحلة مما شجع في تنشيط اعمال التهريب[15]، بهذه الصورة فإن كميات كبيرة ومتنوعة من البضائع كانت تجد طريقها بشكل غير مشروع الى اسواق زاخو[16].

كما ان التهريب انتعش في زاخو نتيجة لضعف تدابير الحكومة، وعجزها عن مواجهة نشاط المهربين داخل المدينة وخارجها، لاسيما نشاط رجال العشائر الذين لم يكونوا يُعيرون اهمية للنظام والقانون، والذي كانت فاعليته ضعيفة ازاء العرف العشائري –آنذاك– [17].

مارس اليهود والمسيحيون والمسلمون على حد سواء التهريب في زاخو، وقد أشار الباحث اليهودي مردخاي زاكن الى الطريقة التي كان يتم بها التهريب –خلال مرحلة الدراسة– بين الجانب العراقي (زاخو) وبين الجانب التركي، اذ يذكر: "...يعبر المهربون الحدود عبر نهير صغير من فروع نهر الخابور يعرف باسم (هيزل). وكان الكورد المقيمون في الجانب التركي من النهر يعتمرون قبعات تركية خاصة تعرف بالكاسكيت، وذلك للتعرف عليهم وهم يرعون قطعات ماشيتهم بالقرب من الحدود العراقية. وفي الجانب العراقي من الحدود اعتاد المهربون نزع قبعاتهم، ثم يقومون بلف اليشماغ حول رؤوسهم وهكذا يتشابهون والسكان الكورد المحليين، كان التهريب يجرى بعلامة متفقة عليها بين المهربين الا وهي لفة الرأس..."[18].

ويؤكد الباحث سعيد الحاج صديق زاخوي بإن الكورد في تركيا كانوا يلبسون على روؤسهم القبعة التركية، وكانت طريقتهم هي ان يسرحوا بقطعان الغنم قرب الحدود، وعندما تحين الفرصة يتسللون عبر الحدود

ويعبرون النهر، وعندها ينزعون القبعة التركية ويستبدلونها بعمامة كبيرة من القماش كما يلبسها كورد العراق[19].

كان غالبية المهربين يتوجهون الى زاخو كونها المركز التجاري الوحيد في المنطقة، وكانوا يقومون ببيع بضائعهم والحصول على بضائع جديدة، سواء بالدفع نقداً او بالمقايضة. وكان بعض هؤلاء المهربين يعبرون الحدود بانتظام بشكل روتيني طيلة أيام السنة، ونتيجة لذلك تكونت العلاقات وتطورت بين التجار وخاصة من يهود زاخو والمهربين الكورد القادمين من تركيا[20]. وعلى الرغم من ان المهربين عموماً كانوا من كورد تركيا او العراق، الا انهم كانوا يستفادون في اوقات عديدة من الوسطاء اليهود، الذين كانوا يسيطرون على السوق المحلية[21].

الجدير بالذكر هنا، إن شرطة الحدود على الجانبين العراقي والتركي لم يكونوا يتخذون إجراءات جدّية لمحاربة التهريب[22]، لذلك كان المهربون يعبرون نهر الهيزل ليلاً، واذا ما حدث وأمسكت بهم الشرطة او وقعوا في أيدي حراس الحدود، فان ذلك لم يكن يشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها من قبل المهربين المتمرسين، وانه اذا ما تم القاء القبض على المهرب رغم كل الاحتياطات التي اتخذها، يتم حل المشكلة بواسطة تقديم الرشوة[23].

وعلى الرغم من اغلاق الحدود التركية امام نشاط التجارة العراقية في معظم فترة ما بين الحربين العالميتين (1918– 1939)، فان عمليات التهريب من كوردستان– العراق كانت قائمة[24]، اذ اعتاد الاهالي ومنذ عشرات السنين على ادخال اغنامهم الى مراعي كوردستان– تركيا، إذ كانت هناك المراعي الوافرة لرعي حيواناتهم، ولم تكن هناك حدود فاصلة بين البلدين في عهد الدولة العثمانية، فكانت عشائر زاخو غالباً ما تقوم برعي اغنامها في المناطق الكوردية الحدودية في تركيا في اوائل فصل الصيف من كل عام، ثم تعود الى ديارها في زاخو، وكانت تجلب معها سلع وبضائع واغنام تركية، لإغراض الاستهلاك والمتاجرة على نطاق محلي، واستمرت هذه التجارة طيلة فترة مابين الحربين العالميتين[25].

من جهة أخرى، فقد كانت زاخو من ضمن طرق التهريب التي كان يسلكها المهربون خلال العهد الملكي الى سوريا، وكانت من طرق التهريب الرئيسة السالكة باتجاه الاراضي السورية هي: طريق الموصل – زاخو– ديره بون– ومنها الى قرية ديرونة ومن ثم مركز قضاء الجزيرة السورية. وان مما سهَّل من عمليات التهريب بين العراق وسوريا هي وجود حدود طويلة مشتركة بينهما والبالغة نحو ألف كيلو متر، وعدم وجود موانع طبيعية تحد من نشاط المهربين[26]، كما ان التهريب عبر سوريا كان ايضاً يتم تسهيله عبر الرشوة التي يتم تقديمها لموظفي وشرطة الكمارك على جانبي الحدود[27].

وأدّى موقع زاخو القريب من الحدود السورية الى تشجيع التجار اليهود في المدينة على مزاولة التهريب عبر هذه الحدود، ليكملوا طريقهم من هناك الى فلسطين. ونتيجة لإرتفاع الأسعار في سوريا، فقد كانت عمليات التهريب منها الى كوردستان– العراق أقل بكثير من تلك القادمة من تركيا. وكانت هناك طريقة واحدة متبعة في التهريب، وهي ان يسافر التاجر من زاخو الى سوريا وعادة مدينة القامشلي، والتي كان فيها عدد كبير من اليهود الذين كان قسم من اقاربهم يعيشون في زاخو، وكانوا يشترون البضائع التي يزداد الطلب عليها في زاخو، ومن ثم يعبرون الحدود مع البضائع[28].

مهما يكن من أمر، فأن التهريب كان نشطاً ومستمراً في زاخو وعبرها حتى سقوط النظام الملكي في 14 تموز 1958، ويتبين من خلال الوثائق الحكومية والمعلومات المتوفرة، كيف اصبحت زاخو من اهم المناطق الحدودية للمهربين، الذين نشطوا في تهريب مختلف اصناف السلع والبضائع. ويمكن تقسيم البضائع المهربة الى قسمين:

1.2. التهريب من زاخو الى تركيا وسوريا:

1- تهريب المواشي:

يعد تهريب المواشي من ابرز أنواع التهريب التي اثَّرت على الاقتصاد العراقي" لتسببه بهدر كبير للثروة الحيوانية وارتفاع كبير في أسعار اللحوم. وعمل في هذا المجال عدد كبير من المهربين، وضم هذا النوع من التهريب على الأغنام و الأبقار بصورة رئيسة. ومارس العديد من الاشخاص تهريب الاغنام الى سوريا وبأعداد كبيرة، وكان من اهم عوامل استمرارها هو ضعف وقلة الاجراءات والتدابير الحكومية، وعدم تخصيصها سبلاً معينة لتصدير الاغنام، او توفير مراعي طبيعية يتم شحن الاغنام اليها بتراخيص او إجازات خاصة[29].

يبدو أن تهريب المواشي نشطت بصورة واضحة بين لواء الموصل وكل من تركيا وسوريا عبر زاخو خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939– 1945)، ففي تشرين الأول 1943 صدر أمر من متصرفية لواء الموصل يمنع بموجبه نقل الأغنام والمواشي إلى قضاء زاخو بدون إجازة من المتصرفية، وجاء هذا القرار ليضع حداً لهذه الظاهرة[30].

استمر تهريب المواشي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كذلك، اذ كانت الأجهزة الأمنية الحكومية تتابع تحركات المهربين، وبحسب التقرير الذي بعثته قائمقامية قضاء زاخو في 18 حزيران 1956 إلى متصرفية لواء الموصل: أن في نية المهربين من مدينة الموصل وهم كل من، أولاد قصاب باشي، سليمان سوفاجي، عابد ججو، سالم الشيخ علي، عبود الشاكر، عزيز حساوي، القيام بتهريب المواشي إلى الأراضي السورية، وقد إتفقوا مع بعض مختاري القرى في ناحية السليفاني وهم كل من: إبراهيم أحمد مختار قرية توسان، عرب عزو مختار قرية مشارة، حنا أيليا مختار قرية باجد براف، مصطو كوجك مختار قرية باجد كندال، توما كليانه مختار قرية فيشخابور، علي محو صوفي مختار قرية كركَل، خنجر محو صوفي مختار قرية بيبزن[31]، الأمر الذي يؤكد استمرار التهريب وكيفية متابعة الحكومة لتحركات المهربين ومساعديهم.

وفي إطار متابعتها للتهريب، نشرت مجلة الكمارك والمكوس العراقية العديد من الأخبار عن حوادث التهريب الكمركي، اذ ذكرت انه بتاريخ 28حزيران 1956 ضبط مأمور مركز شرطة كمرك ومكوس زاخو (694) رأسا من ذكور الاغنام، مهربة بصحبة كل من الاشخاص ذياب هزاع وعلي احمد ومحمود ذياب وحسن خلف، وقد ادعوا بان هذه الاغنام تعود للمهرب المدعو سالم الشيخ علي من اهالي الموصل. وبتاريخ 14– 15 تموز 1956، قبضت شرطة كمرك ومكوس زاخو على (11) بقرة وثورين بحيازة كل من محمد سيف الدين واسلام احمد وصالح جانكير من الرعايا الاتراك[32]. بينما ألقت شرطة كمرك ومكوس زاخو بتاريخ 22 تشرين الاول 1956 م، القبض على كل من مصطفى بن ابى بكر، وعلي بن هادي ومعهما (92) رأسا من الاغنام و(68) معزة، بالقرب من (قرية دشتماسك)[33] التي تبعد عن الحدود التركية بسبعة كيلو مترات[34].

2- **المشتقات النفطية (البنزين):**

وكان من بين المواد المهربة في زاخو المشتقات النفطية، اذ ورد في جريدة (الهدى) في عددها الصادر يوم الأول من حزيران 1947، مقال عن شكوى أهالي زاخو من إرتفاع أسعار البنزين، ومما جاء فيه: "...وردتنا من زاخو كلمة يشكو فيها اصحابها من ارتفاع اسعار البنزين ارتفاعاً مفاجئاً وكبيراً يكاد يبلغ الضعف بدون مسوغ ويتساءلون عن معنى هذه الخطوة الجديدة من قبل شركة نفط الرافدين[35]. ونحن بدورنا كنا قد شكونا ذلك من قبل وتساءلنا عن سبب هذا الارتفاع دون ان تحظى باي جواب... يُدهشنا في ان يبلغ سعر الغالون الواحد من البنزين في بلد البنزين 99 فلساً بينما يباع في مدن اوربا القاصية بنصف هذا الثمن تقريبا، وفي الوقت الذي تكشف في محيطات وبحور جديدة من النفط في عين زالة وغيرها من هذا القطر؟..."[36].

ويمكن القول بأنه نتيجة رخص ثمن المشتقات النفطية في العراق في تلك الفترة وارتفاع ثمنها في تركيا وسوريا، ظهرت حركة تهريب سريعة ونشيطة للبنزين. وكان المهربون يتبعون طرقاً عديدة من اجل انجاح عملية التهريب، اذ ورد في كتاب مديرية شرطة لواء الموصل المؤرخ في 27 تشرين الأول 1948، والمعنون الى مدير كمرك ومكوس الموصل، ما يلي: "...علمنا بوجود حركة لتهريب البانزين من اللواء لخارج العراق وعمد المهربون الى طريقة جديدة للتضليل الا وهي تلويث صفائح البانزين بالدبس وقد نشطت تلك الحركة في المناطق الواقعة على الحدود العراقية – السورية لذا يرجى اصدار الأوامر المشددة لشرطة الكمارك الموكول اليها الامر ﴿من ضمنه معاون شرطة زاخو﴾ للقيام بتدابير فعالة للقضاء عليها ونرى من الضرورة بمكان جعل صفائح الدبس التي تنقل من مركز اللواء للاقضية الخارجية مفتوحة ليسهل على القائمين بالتفتيش والمراقبة والمطاردة معرفة الدبس من البنزين واعلامنا رجاءً بنتيجة الاجراءات المتخذة بذلك..."[37].

3– **السجائر:**

ومن المواد التي كان يتم تهريبها الى تركيا هي السجائر الوطنية العراقية، اذ انتعشت خلال مرحلة الدراسة هذه الظاهرة" لكون أسعارها منخفضة وجودتها جيدة مقارنة بما هو موجود في تركيا، لهذا كان من أهم طرق تهريبها هو طريق الموصل – زاخو – فيشخابور– ديره بون ثم الاراضي التركية[38].

4– **المواد التموينية:**

تدهورت الأوضاع الإقتصادية في العراق نتيجة لأحداث الحرب العالمية الثانية (1939– 1945)، وحدثت أزمة إقتصادية في البلاد[39]، وكان التهريب من العوامل المهمة التي أخذت تزيد من حدة مشكلة التموين في البلد، إذ شهدت سنوات الحرب نشاطاً ملحوظاً في تهريب المواد الغذائية الضرورية من العراق الى الدول المجاورة، وأصبح التهريب خلال الحرب ممارسة شبه علنية يمارسها كبار التجار وكبار موظفي الدولة وأعوانهم من صغار الموظفين، والذين اخذوا يمارسون التهريب علانية دون خوف أو وجل[40]. وبلغت الجرأة بهم إلى استخدام بعض وسائط النقل والمواصلات الحكومية في تهريب المواد التجارية والتموينية لاسيما المستوردة منها من الشاي والسكر والقهوة، فضلاً عن المواد الغذائية المحلية كالحبوب واللحوم ودهن السمن الذي كان يهرب الى إيران وسوريا، إذ كانت الاسعار مغرية هناك[41].

ساعدت عدة عوامل على استمرار عمليات التهريب واستمرارها خلال سنوات الحرب منها، ان اسعار المواد التموينية الموجودة في العراق كان ارخص نسبياً من اسعار مثيلاتها في باقي الدول المجاورة، والعامل الاخر كان ضعف السيطرة المركزية، نتيجة اشتراك وتورط معظم كبار المسؤولين والمتنفذين في ادارة الحكومة في عمليات التهريب، واهمال الحكومة مراقبة الحدود وتعزيزيها ودعمها بعناصر ذات كفاءة[42].

وبهذا الصدد يؤكد أحد الباحثين بان رجال الشرطة في قرية سناط في ناحية السندي، والذين كان المطلوب منهم حماية الحدود كانوا يقضون الوقت بالثرثرة، وحينما كان ينبغي ان يتصدوا للصوص، كانوا يصلون دائماً متاخرين للغاية، واذا ما صوب عليهم المهربون وقطاع الطرق بنادقهم "تشتتوا كالأرانب"[43].

أما في المرحلة الثانية لتفاقم مشكلة التموين في العراق للمدة (1946– 1948)، والتي ساهمت فيها عدة عوامل منها الخارجية والداخلية وبخاصة ضعف سياسة الحكومة، فإن التهريب كان احد تلك العوامل الخارجية التي اثَّرت في نقص المواد التموينية وشحتها من الاسواق المحلية، نتيجة لإستمرار عمليات التهريب بشكل ملحوظ الى خارج العراق، ولا سيما المواد الغذائية والمنسوجات القطنية، إذ ازداد نشاط كبار الموظفين في الدولة بالتعاون مع السماسرة والتجار على تهريب المئات من الاطنان من مواد التموين الضرورية[44].

2.2. التهريب من تركيا وسوريا الى العراق عبر زاخو:

1– المشروبات الكحولية الاجنبية:

ومن أهم المواد التي كان يتم تهريبها بين العراق وسوريا عبر منافذ زاخو هي المشروبات الكحولية، اذ كانت سوريا تقوم باستيرادها وبكميات كبيرة من فرنسا وباقي الدول الأوربية، ولم يكن يوجد في الموصل من يقوم باستيرادها من الخارج، نتيجة لفرض الحكومة رسوماً كبيرة عليها، لذلك اعتمدوا على بديلها من المشروبات الكحولية المحلية[45].

وفيما يخص زاخو، ففي قرية فيشخابور وعلى الرغم من اقامة الحكومة مركزاً للكمارك وإجراءاتها لمكافحة التهريب، فقد كانت حركة التهريب مستمرة، لاسيما للمشروبات الكحولية، لأنها كانت مورد رزق لبعض العوائل وخاصة المسيحية في القرية، ولم يكن في وسعهم الاستغناء عنها. وكان بعض الاشخاص يتعاطون تهريب المشروبات الكحولية بصورة شبه علنية ومعروفة، وكان الكثيرون –حتى الشرطة انفسهم– يستفيدون من هذا التهريب، إلا إن الشرطة كانوا في بعض الأحيان يلاحقون المهربين، ويقتضون منهم الرشاوي أو بعض الغرامات، وأحياناً يؤدي الأمر ببعضهم الى مصادرة البضائع– المشروبات– المهرَّبة، مما يسبب خسارة كبيرة للمهرب[46].

2– الاسلحة والاعتدة:

وهي من المواد المحظور استيرادها في العراق بمقتضى المادتين (11–12) من قانون الكمارك رقم (56) لسنة 1931، لذلك انتعشت عملية تهريبها وبيعها وبشكل خاص لأفراد العشائر في القرى والافراد الساكنين في مدينة الموصل. وفي عقد الخمسينيات من القرن العشرين، ازداد تدفق الأسلحة الجيكية المهربة من الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية الى الموصل، اذ أشار كتاب صادر عن مديرية شرطة لواء الموصل في الأول من نيسان 1958 والموجه الى معاوني الاقضية كافة (ومن ضمنها زاخو)، إلى تسرب أسلحة جيكية الصنع من الدول الشيوعية إلى الشرق الاوسط، بواسطة من وصفتهم بـ "عملاء السوفييت" وقد امتلأت بها سوريا، وكان الغرض من إرسالها حسب ما جاء بالكتاب هو توزيعها على العشائر وسكان المدن للإخلال بالأمن العام. كانت هذه البنادق تباع بـ (35) دينار للقطعة الواحدة، وهذا الثمن ادى الى إغراء المهربين لتهريب الاسلحة الى العراق ومما ساعد على نقلها وتهريبها صغر حجمها وخفة وزنها. وذكر الكتاب الى ان هذه البنادق تفيد سكان المدن والقصبات للدفاع عن النفس، وتستخدم كذلك في حوادث المظاهرات والاضطرابات، اذ انه سلاح خطير جداً" لكونه يحدث تخريباً قوياً قياساً مع الأسلحة الأخرى، لهذا دعت المديرية شرطة الكمارك الى توخي الحذر والحيطة لمنع دخولها الى العراق[47].

وكانت مديرية شرطة لواء الموصل قد أشارت في كتاب رسمي لها صادر في 20 آب 1957، إلى قيام شخص من أهالي كركوك يحمل جواز سفر عراقي، بتهريب أسلحة نارية من تركيا وإدخالها إلى العراق. وعليه طالبت المديرية من معاون شرطة كل من زاخو وسنجار وتلعفر بمراقبة الحدود، وإجراء التفتيش الدقيق وإلقاء القبض عليه وإرساله إلى المديرية[48].

3. الإجراءات الحكومية للحد من تداعيات التهريب في زاخو:

أ- الاجراءات الحكومية لمكافحة التهريب حتى سنة 1945:

أتخذت الحكومة العراقية خلال العهد الملكي العديد من الإجراءات التي كانت تهدف من ورائها وضع حدٍ لظاهرة التهريب وتطويقها، في محاولة للقضاء عليها ومن تلك الإجراءات، هي ادماج دائرة الكمارك العراقية في نيسان 1921 بإدارة المكوس، مكونة دائرة الكمارك والمكوس بوصفها وحدة ملحقة بوزارة المالية يرأسها مدير عام مرجعه وزير المالية، ولغرض تنظيم عمل دوائر الكمارك في العراق صدر بيان وزارة المالية رقم 73 لسنة 1922 والذي نص على تعيين مدير الكمرك والمكوس في مدن بغداد والموصل والبصرة، وأشار البيان أن على مدير كمرك ومكوس الموصل وعنوانه الوظيفي "نائب مدير الكمرك في الموصل" متابعة اعمال مدير الكمرك في الاقضية والنواحي والذي كان يدعى بـ "معاون مدير"[49].

اصدرت الحكومة العراقية امراً بتشكيل الشرطة النظامية في 9 كانون الثاني 1922، واستحدثت بموجبه مديرية الشرطة العامة، لذا فقد تأسست في العام ذاته مديرية شرطة الموصل، وذلك لاستتباب الامن وظهور الحاجة الماسة اليه للحفاظ على المصلحة العامة للبلاد[50].

اتخذت السلطات العراقية خطوات هامة على مستوى توسيع عدد المخافر الحدودية التابعة للموصل، ففي تشرين الثاني 1924، اشرف مدير الشرطة برفقة المفتش الأداري على تشكيل عدد من المخافر، في المناطق التي حصلت فيها تجاوزات من لدن القوات التركية في قضاء زاخو، وهي مخافر: (هوريز، شرانش اسلام، بَرَخ، بانك)[51].

اصبح التهريب إحدى القضايا المهمة من قضايا الحدود العراقية– التركية، وعندما تم التوقيع على المعاهدة العراقية– التركية– البريطانية في انقرة في 5 حزيران 1926، وطبقاً للمادة الثالثة عشرة من هذه المعاهدة الثلاثية، التي نصت على ضرورة حفظ صلات حسن الجوار على الحدود العراقية– التركية، وتشكيل لجنة حدود دائمة من عدد متساوي من الموظفين، يعينون من وقت لآخر لهذه الغاية من قبل الحكومتين التركية والعراقية، وان تجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا إقتضت الحاجة مناوبة بين تركيا والعراق. ووفقاً لهذه المعاهدة فقد عُقدت خمسة اجتماعات بين الطرفين العراقي والتركي، عُقد الاول منها في زاخو في 20 تشرين الاول 1926[52]، وبموجب هذه المعاهدة تم تثبيت الحدود بين العراق وتركيا، وبذلك طويت صفحة الحدود بين الدولتين الجارتين[53]. بلا شك فإن تثبيت الحدود بين الدولتين، قد ساهم بشكل او بآخر في إزدياد ظاهرة التهريب عبر حدود الدولتين.

ومن اجراءات الحكومة ان مديرية شرطة لواء الموصل امرت في ايلول 1929 بتشييد مخفر للشرطة في قرية دَشتتاخ في قضاء زاخو[54]، ان قيام الحكومة العراقية بإقامة المزيد من مخافر الشرطة على تلك الحدود و توسيعها، جاء في محاولة منها لحفظ الامن والنظام، ولوضع حدٍ للسراق وقطاع الطرق، ولمكافحة التهريب عن طريق الحدود كذلك.

ولأجل ضمان الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية العراقية – السورية، إستدعي الأمر التعاون والتنظيم الاداري بين الجهات الامنية لكلا البلدين، للحد من التجاوزات والتهريب والسرقات. وبهذا الصدد فقد قَدِم الموصل في اذار 1933 مندوب المفوض السامي الفرنسي الكولونيل كردوني (kardoni) مع وفد سوري، للمذاكرة مع سلطات لواء الموصل حول قضية تأمين الأمن على الحدود السورية – العراقية، والتغلب على المنازعات التي تقع فيها [55]. وبطبيعة الحال انعكست هذه الاجراءات الواردة اعلاه على المنافذ الحدودية في قضاء زاخو كذلك.

وفي سبيل حماية الصناعة العراقية الناشئة اصدرت الحكومة العراقية تعرفة كمركية في سنة 1933، وقد حددت الرسوم الكمركية في هذه التعرفة على اساس مبدأ التمييز بالنسبة الى درجة ضرورتها ومرحلة تطورها، فمثلاً فرضت رسوم عالية على المواد الكمالية كالسكائر والمشروبات الكحولية المستوردة، على امل أن يؤدي ذلك الى عزوف المواطنين عن شراء السلع الأجنبية واللجوء للسلع المحلية، بحيث يخلق ذلك عند المواطنين الرغبة في تفضيل الإنتاج المحلي[56]. في واقع الحال فان اقرار هذا القانون كان يعني ارتفاع اسعار تلك المواد في السوق العراقية، وبالتالي شجع المهربين على تهريبها الى العراق.

بعد ان اتسعت دائرة الكمرك والمكوس في الموصل في سنة 1933 افتتحت لها فروعاً في عدة مناطق من النواحي والاقضية التابعة لها، فإفتتحت لها ثلاثة فروع في زاخو، الأول في مدينة زاخو سنة 1933 [57]، والثاني في قرية دورنَخ في ناحية السندي على الحدود التركية، والثالث في قرية فيشخابور في ناحية السليفاني على الحدود التركية– السورية سنة 1936[58]" لانها كانت من أبواب التهريب المهمة في تلك المرحلة والتي تلتها كذلك.

واستناداً الى الفصل الثاني من المعاهدة العراقية– التركية– البريطانية سنة 1926، قام وفد يمثل موظفي الحدود في تركيا بزيارة الى زاخو في اذار 1935 واجتمعوا بموظفي الحدود العراقيين، وتناول الاجتماع آليات حسم جميع المسائل التي وقعت على الحدود وبصورة خاصة في منطقة زاخو، من نهب وسرقة وتجاوزات العشائر على الحدود. وقد عقد الوفد اربع اجتماعات حسمت فيها عدد من القضايا، وبصورة موافقة لمصلحة الحكومتين[59]. ومن جهة أخرى فقد عقدت لجنة الحدود العراقية– السورية كذلك اجتماعاً في زاخو سنة 1935، وذلك لحسم قضايا الحدود بين الدولتين[60].

كانت زاخو من ضمن الطرق المهمة التي كان يتم بواسطتها دخول البضائع المستوردة إلى العراق وخروجها منها، وفي آذار 1935 أصدرت الحكومة العراقية بيان الكمارك رقم (3) لسنة 1935، وقد حدَّد البيان عدة طرق رئيسة يتم بواسطتها فقط إدخال البضائع المستوردة إلى العراق أو اخراجها، وكان من ضمن تلك الطرق إثنان يمران عبر زاخو وهما، أولاً طريق قرية سناط– زاخو– الموصل، وثانياً طريق قرية فيشخابور (نهراً)– الموصل[61].

سعت الحكومة الى إتخاذ كل الوسائل الممكنة لضبط الحدود ومكافحة التهريب، وفي هذا الإطار قررت الحكومة في تشرين الأول 1935 بناء (19) مخفر حدودي جديد في قضاء زاخو، وكانت هذه المخافر موزعة على مركز قضاء زاخو، وفي ناحية السندي في كل من قرى (دورناخ، شرانش، بيرسفي، برخ، دَشتتاخ، سناط، بهنونة سندي، مارسيس وهورين). وفي ناحية الكلي في كل من قرى (باطوفة، بهنونة كلي، ديمكه، كشان ونزدور). وفي ناحية السليفاني في كل من قرى (ئاسيهى، كلي زاخو، فيشخابور وهيتيان)، وبلغ عدد افراد الشرطة في عموم هذه المخافر (153) فرداً[62].

تم إجراء تعديل كمركي في آب 1936، إذ أصدرت الحكومة بيان الكمارك رقم (25) لسنة 1936، ومما جاء فيه بأنه عملاً بالصلاحية المخولة لوزير المالية في المادة (44) من قانون الكمارك رقم (56) لسنة 1931، فقد تم تعيين عدة طرق يتم بواسطتها فقط تصدير البضائع وإستيرادها، ومن ضمن تلك الطرق كان اثنان منهما يمران عبر زاخو، وهو طريق الموصل– فيشخابور– ديار بكر، والطريق الثاني طريق الموصل– زاخو– سناط– سيرت أو ديار بكر[63]. وقد جاءت هذه القوانين لتكون هذه النقاط الحدودية نقاطاً رسمية لعبور البضائع والسلع، ولوضع حدٍ لظاهرة التهريب المنتشرة في المنطقة.

أقدمت الحكومة العراقية سنة 1937 الى الغاء بعض المخافر الحدودية، الأمر الذي عارضته متصرفية لواء الموصل، وقامت المتصرفية بتشكيل لجنة تفتيشية لزيارة منطقة زاخو وتقديم تقرير حول الأوضاع فيها. وأكدت اللجنة في تقريرها على اهمية هذه المخافر في استتباب الامن والاستقرار في المناطق الحدودية، وأوصت بضرورة اعادة مخفر قرية بيرسفي في ناحية السندي" لوقوعه في نقطة تماس دائم مع سيل الحركة المدنية والعشائرية بين منطقة زاخو والحدود التركية[64].

من جهة اخرى، فقد عقد في نيسان 1937 إتفاقية لحسن الجوار بين العراق وسوريا في دمشق، وصدقت هذه الإتفاقية بقانون رقم 40 لسنة 1937، وذلك لتوطيد حسن الجوار وضمان سلامة التنقل والرعي والزراعة بين العشائر الرحل وشبه الرحل والسكان المتحضرين، والمحافظة على الأمن وحل النزاعات[65].

استمرت الأجتماعات الحدودية الدورية بين العراق وسوريا، فقد عُقد في أيار 1939، اجتماع في مدينة زاخو، وحضر الإجتماع ممثلي السلطات الفرنسية المنتدبة في سوريا وممثلي الحكومة العراقية، للنظر في جميع

قضايا الحدود التي وقعت خلال الثلاثة اشهر الأخيرة، وقد مثل الجانب العراقي في هذا الاجتماع قائمقام زاخو سالم نامق[66].

تفشى في حزيران 1938 مرض الحمى القلاعية في بعض مناطق كوردستان تركيا وبخاصة في مدن ديار بكر وميردين ووان، وخشية من تسرب عدوى المرض الى العراق، اصدرت الحكومة العراقية في 18 حزيران 1938 بياناً للعشائر القاطنة في لواء الموصل، حذَّرتهم فيه من الذهاب بحيواناتهم الى الاراضي التركية، وقد كلف متصرف لواء الموصل وقائمقامو الاقضية ومن ضمنها زاخو، بوجوب تنفيذ هذا التحذير والحد من عمليات التهريب[67].

واصلت الحكومة العراقية اجراءاتها للحد من التهريب، اذ قررت في سنة 1942 قطع دابر التهريب والحد من استشرائه، فمنعت نقل السلع والبضائع التموينية الضرورية الى بعض الالوية المحاذية لمناطق التهريب[68].

وكانت من أهم أسباب تزايد إنتشار ظاهرة التهريب هي عدم جدية جهاز شرطة الكمارك في مكافحة التهريب، إذ كان أفراد الشرطة كانوا يعانون من حالة مادية صعبة" بسبب ضآلة رواتبهم التي لم تكن تكفي لإعالة عوائلهم، إذ كان شرطي المشاة والخيالة والهجانة يتقاضى نحو دينارين ونصف شهرياً، وعليه فإن متصرفية لواء الموصل لفتت أنظار وزارة الداخلية الى أهمية تخصيص بعض الحوافز والمخصصات لأفراد الشرطة ولاسيما شرطة الحدود[69]. لهذا قررت الحكومة منح شرطة الكمارك والمكوس، والافراد المخبرين الذين يساعدونها في اكتشاف جرائم التهريب نسبة (40٪) من مبالغ المواد والبضائع المهربة، وتخصيص (10٪) من تلك المواد لتوزيعها على باقي منتسبي الشرطة والكمارك[70].

وإثر تدهور الأوضاع الإقتصادية في العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، تم إصدار قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (41) لسنة 1943[71]، وبموجبه تم تقييد حركة نقل الأغنام والمواشي إلى المناطق الحدودية داخل الألوية ومنها الموصل، إلا بإجازات خاصة شهرية تصدر من متصرف اللواء بناء على توصية لجان خاصة تؤلف لهذا الغرض في مركز كل قضاء وكل ناحية، وفقاً للاستهلاك المحلي وللمصلحة العامة، ولايسمح لغير صاحب الأجازة بالتنقل. وللحد من عمليات التهريب وتنظيم انتقال المواد الغذائية الضرورية، قررت الحكومة منع انتقال المواشي والسمن والزبد الى الالوية المحاذية لحدود العراق مع الدول المجاورة مثل لواء الموصل، إلا بموجب اجازة خاصة صادرة من وزارة الداخلية[72]. وفي سنة 1944 حددت الحكومة طرق مرور الترانسيت الخاصة بالموصل على الشكل الآتي، طريق قرية سناط– زاخو– الموصل، وطريق قرية فيشخابور– الموصل [73].

سعت الحكومة لوضع حد لتهريب المواد الغذائية، وفي هذا الإطار صدر بيان من متصرفية لواء الموصل في أيلول 1944 منع بموجبه نقل الرز إلى قضاء زاخو" لإحتمال تهريبه إلى سوريا وتركيا لإرتفاع سعره هناك. وإستناداً إلى الصلاحية المخولة للجنة التموين العليا رقم (16) لسنة 1943 نسبوا منع نقل الرز إلى قضاء زاخو، إلا بإجازة خاصة تصدرها المتصرفية ونقاط تفتيش الموصل[74]، ومع ذلك فقد ازداد نشاط المهربين، لاسيما في الفترة الاخيرة من سنة 1945 وكانوا سبباً في استمرار مشاكل التموين[75].

وإثر فشل الحكومة وعجزها عن مكافحة الغلاء واحتكار المواد التموينية، وعدم جدوى التدابير المتخذة واستياء عامة الشعب وتذمره من تلك التدابير العقيمة، تم استحداث وزارة التموين في أيار 1944[76]، وضمت الوزارة خمس مديريات عامة، والعديد من الشُعَب الملحقة بمديرية التموين العامة، واختصت مديرية المنتجات المحلية في احدى مهامها، بتقييد المتاجرة بالحبوب ومنع المضاربة والاحتكار بها والعمل على الحد من تهريبها[77]. وقد خطت الوزارة خطوة جيدة لمكافحة التهريب والضرب على ايدي المهربين، حينما قررت زيادة الاكرامية للذين يساعدون على اكتشاف الجرائم المنوه عنها وجعلها بنسبة لا تتجاوز (50 ٪) مما يتم تحيله من الغرامات او من بدلات بيع الاموال المصادرة، وذلك بموجب منشورها في تشرين الاول 1944[78].

نتيجة لأحداث الحرب العالمية الثانية وتداعياتها على العراق، افتتحت في زاخو شعبة لدائرة التموين على خلفية ظهور ازمة التموين، وذلك لاحتواء الازمة الاقتصادية، فاتبعت الحكومة نظام البطاقات التموينية ليشتري المواطنون ما يحتاجونه من المواد الضرورية، وكان الوكيل الوحيد في زاخو لتوزيع المواد التموينية (سكر– شاي– قماش...الخ) هو الحاج خضر عبد القادر سعد الله، وكان يقوم بتوزيعها على الوكلاء الفرعيين، وهم بدورهم يوزعونها على العوائل بموجب ضوابط وتعليمات حكومية، وكانت هذه الخطوة محاولة جادة من قبل الحكومة لمحاربة التهريب[79].

ب- سياسة الحكومة لمكافحة التهريب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

سعت الحكومة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية الى استمرار الإتصالات مع الجانب التركي لمواصلة ضبط الحدود بين البلدين، وفي هذا الإطار عُقدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا سنة 1946[80]. وفي هذا الإطار ارسلت قائمقامية قضاء زاخو في حزيران 1948 قائمة بأسماء موظفي الحدود في زاخو، ومكان عقد الاجتماعات الدورية بين الطرفين التركي والعراقي الى متصرفية لواء الموصل، وشملت الأسماء قائمقام القضاء لازار لام ابراهيم، ومديري نواحي السليفاني والسندي والكلي[81].

نتيجة للأضرار الكبيرة التي سبَّبها وألحقها التهريب بالإقتصاد العراقي، أشار كتاب رسمي صادر من مديرية شرطة لواء الموصل في 11 تشرين الثاني 1948 معنون الى معاونيات شرطة لواء الموصل ومن ضمنها معاونية شرطة زاخو، الى ما يلي: "...لقد تبين من بعض الحوادث ان اعمال التهريب قد نشطت في الآونة الأخيرة وبالأخص تهريب الاغنام

والمواشي والبانزين على الحدود العراقية – السورية من قبل جماعة باعوا ضمائرهم في سبيل المادة غير ملتفتين الى ما قد ينجم من وراء ذلك من اضرار في اقتصاديات البلاد وبالأخير يؤدي عملهم الى اضعاف المجهود الحربي واحتمال استفادة أعدائنا من الأشياء المهربة وعلى هذا نطلب من الجميع القيام بفرض الرقابة الشديدة على الحدود وسد السبل والمسالك في وجوه المهربين والقضاء على أعمالهم التي لايقرها القانون ولا يقبلها الوجدان..."، وطالبت المديرية بضرورة إبداء جميع المساعدات الممكنة لموظفي وشرطة الكمارك الموكول اليهم أمر التحري والتعقيب، وتبليغ جميع المخافر والمفارز والدوريات بذلك، للقيام من جانبها بالتعاون مع شرطة الكمارك، وطلبت المديرية كذلك من معاونيات الشرطة إعلامها بالنتائج أولاً بأول[82].

ولما كانت منطقة فيشخابور بناحية السليفاني من اهم المناطق من الناحية الكمركية" لانها تجاور الحدود التركية من جهة والحدود السورية من جهة اخرى، فيكون التهريب والحالة هذه من الامور الطبيعية والسهلة، ولم يكن بوسع بضعة افراد من شرطة الكمارك في احد المراكز منع التهريب، لذلك طالب قائمقام قضاء زاخو من متصرف لواء الموصل، بتشكيل دائرة كمرك خاصة في منطقة فيشخابور، واتخاذ ما يلزم لاضافة قوة شرطة الكمارك فيها على ان تكون بقيادة مفوض[83].

نظراً لتكرار حالات التهريب في قرية فيشخابور، طلبت قائمقامية قضاء زاخو في 18 حزيران 1956 من متصرفية لواء الموصل، بضرورة ان يقوم كل من مدير ناحية السليفاني ومعاونية شرطة القضاء بأخذ التعهدات اللازمة من مختاري قرى (توسان، فيشخابور، مشار، باجد براف، باجد كندال، كركَل وبيبزن) بعدم التعاون مع المهربين، كما دعت الى ضرورة القيام بمراقبة الطرق التي يسلكها المهربون وعدم فسح المجال لهم، كما طالبت بتخصيص سيارتين مسلحتين لناحية السليفاني برئاسة مأمورين نزيهين يعتمد عليهم لهذه الغاية[84].

كانت الحكومة تتابع تحركات المهربين وتلاحقهم، فقد جاء في تقرير لمديرية كمرك ومكوس الموصل في الثاني من تموز 1956 موجه الى متصرفية لواء الموصل، الى ان الاغنام التي تعبر الى الجهة اليسرى من مدينة الموصل في موسم الصيف من كل عام، لغرض المرعى في قضائي دهوك وزاخو، غير خاضعة لأحكام إجازات الرعي كما هو متبع في منطقة الجزيرة، ونظراً لوجود اغنام كثيرة من الذكور ترعى في الوقت الحاضر في القضاءين المذكورين، ومنعاً من محاولة تهريبها الى الاراضي السورية عن طريق المعابر والزوارق الصغيرة من جهة، او عبورها سباحة من بعض المواقع كما حدث في العام الماضي من الجهة الاخرى، ومن اجل تقييد ومحاسبة اصحاب الاغنام عن مصيرها وعدم تهريبها، فقد طالبت المديرية بالموافقة على تكفيل كافة الاغنام من الذكور فقط، الموجودة في الجهة اليسرى من المدينة من قبل اصحابها، ومنحها اجازات رعي اصولية وتقريض آذانها بالقرض البيطري، على غرار ماهو موجود في منطقة الجزيرة. ورأت المديرية بان هذا الاجراء خير عامل ورادع، لمن تسول له نفسه القيام بتهريب المواشي الى الاراضي السورية. ودعت المديرية متصرفية اللواء بالموافقة على هذا الاقتراح، الذي هو كفيل برأيها لوقف تيار التهريب في هذه المنطقة الحساسة، كما وطالبت المديرية من المتصرفية بالايعاز الى السلطات الادارية في كل من دهوك وزاخو لمعاضدتها في هذا العمل[85].

يبدو ان اجراءات الحكومة في مكافحة التهريب في زاخو لم تكن تحقق الأهداف المرجوة منها، فقد طالب مأمور كمرك ومكوس زاخو ضياء زين العابدين في تقرير مرفوع الى مديرية كمرك ومكوس الموصل في 7 تموز 1956، الى ان مكافحة تهريب المواشي الى سوريا في منطقة فيشخابور منوطة بمأمور كمرك ومكوس فيشخابور، فهو الذي يشرف بواسطة السيارة المسلحة على العملية، غير انه يعتقد بان هذه الاجراءات لاتجدي نفعاً اذا لم تتعاون الخيالة مع شرطة الكمارك، إذ توجد هناك طرق متعددة ووعرة لا يمكن للسيارة المسلحة ان تسلكها او تصل اليها. لذلك رأى مأمور كمرك ومكوس زاخو بضرورة تشكيل نقطتين مؤقتتين في قريتي توسانة وبغلوجة، للتجوال في تلك المنطقتين ليلاً ونهاراً تحت اشراف مأمور كمرك ومكوس فيشخابور[86].

فيما أشار تقرير لقائمقامية قضاء زاخو الى مديرية كمرك ومكوس الموصل في 9 تموز 1956، الى ان قيام مأمور مؤقت مع سيارة مسلحة بالتجوال في قرية فيشخابور، دون علم هذه القائمقامية لا يأتي بالنتائج المطلوبة، خاصة وان بعض المأمورين المعينين لتلك المنطقة يقضون اوقاتهم في الصيد وامور اخرى لا علاقة لها بواجبات وظيفتهم، وعليه دعت القائمقامية الى ضرورة التأكيد على مديرية الكمارك العامة بسرعة تشييد بناية دائرة كمرك في فيشخابور وتعيين مأمور دائمي لها، وان تقوم القائمقامية بإبداء المساعدات اللازمة لهم وتسهيل مهمتهم بالتعاون مع الشرطة المحلية[87].

يبدو ان تنظيم وتنسيق دوريات الشرطة والكمارك اثمر عن نتائج ايجابية للحكومة، فقد ورد في كتاب قائمقامية قضاء زاخو المؤرخ في 15 آب 1956 والموجه الى متصرفية لواء الموصل، بان سيارات الشرطة المحلية قائمة بالتجوال ليلاً ونهاراً في منطقة فيشخابور وناحية السليفاني، بإشراف معاون الشرطة ومأموري المراكز، وقد علمنا ان اصحاب الاغنام الذين يرومون تهريب اغنامهم الى الاراضي السورية، لم يتجاسروا بالسير بأغنامهم الى منطقة السليفاني، وهي لازالت موجودة بين منطقة تلكيف وفايدة. وأشار الكتاب بأن مدير كمرك ومكوس الموصل قد حضر مساء يوم 11 آب 1956 الى زاخو، وانهم تذاكروا معه حول التدابير الواجب اتخاذها لمنع تهريب الاغنام الى الاراضي السورية، وكذلك منع تهريبها من الاراضي التركية الى الاراضي العراقية، وقد اتفق الطرفان على النقاط الاتية:

1- **سحب مأمور كمرك فيشخابور نجيب عبد الله وتعين مأمور الكمرك عبد الرحمن الشربتي مكانه.**

2- **تقوية شرطة مخافر الكمارك وتبديلهم بين حين وآخر.**

3- تعين مفارز من الشرطة ترابط في نقاط المعابر على ضفتي نهر دجلة.

4- نقل مأمور ومفوض كمرك زاخو.

5- وضع قوات الكمارك وسياراتها الموجودة في قضاء زاخو تحت امرة واشراف قائمقامية القضاء، لتتلقى الاوامر والارشادات اللازمة بهذا الشأن.

6- تشكيل لجنة خاصة لفحص الاغنام في زاخو، للتأكد من نوعها فيما اذا كانت عراقية ام تركية قبل توديعها الى دوائر الكمارك[88].

شدَّدت السلطات الحكومية في الموصل من اجراءاتها لمكافحة التهريب، وأمرت في 21 آب 1956، بتنظيم دوريات السيارات للشرطة المسلحة في مكافحة التهريب في منطقة زاخو، وذلك بأن يكون مقر السيارة المسلحة للشرطة المحلية في قرية ئاسيهي (العاصي) مركز ناحية السليفاني، وان تكون احدى السيارتين المسلحتين لشرطة الكمارك في زاخو والثانية في قرية فيشخابور، وان يكون تجوال السيارات الثلاث ما بين فيشخابور وئاسيهي في الطريق المحاذي لنهر دجلة، على ان تكون نقطة الالتقاء في قرية بيجك، ويجب ان يرافق سيارتي شرطة الكمارك قوة من الشرطة المحلية بالاضافة الى قوتها الاصلية، وأن تخرج هذه السيارات ليلاً ونهاراً وفي اوقات مختلفة، وبأمرة كل من مأمور كمرك زاخو ومعاون زاخو ومأمور كمرك فيشخابور ومأمور مركز السليفاني ومأمور مركز كمرك زاخو بالتناوب، تحت اشراف مديرية شرطة لواء الموصل[89].

وبصدد إيلاء إهتمام أكبر لدور السيارات المسلحة في مكافحة التهريب في زاخو، ورد في كتاب لمتصرفية لواء الموصل صادر في 12 ايلول 1956، معنون الى مديرية كمرك ومكوس الموصل ما يلي: "...اننا اوعزنا الى مديرية شرطة اللواء بتشكيل مفرزة خاصة مؤلفة من عدد كاف من السيارات المسلحة مع مرتباتها للقيام بالتجوال والمراقبة على الطريق النهري في الجانب الايسر نازلاً من قرية العاصي وصاعداً الى قرية فيشخابور وذلك بالتعاون التام معكم وحسب التعليمات التي تصدرونها اليها... وكذلك اننا موعزون الى السلطات الادارية في اقضية الموصل ودهوك وزاخو وتلعفر ببذل كافة الجهود الممكنة لمنع تسرب الاغنام وتهريبها الى الخارج..."[90].

رأت الحكومة بضرورة تقوية خطوط الإتصالات بين المراكز الحدودية، لزيادة التنسيق وإتخاذ مواقف مشتركة، ونظراً لأهمية ربط مخافر الحدود بالشبكة الهاتفية، فقد تم سنة 1948 ربط أربعة مخافر حدودية في ناحيتي السندي والكلي بالخط الهاتفي[91]. كما قامت مديرية شرطة لواء الموصل بنصب محطتين لاسلكيتين في مخفر كشان بقضاء زاخو، وفي مخفر كفارة بقضاء دهوك، ثم امنت اتصالهما مع محطة الموصل. وطالبت معاونية شرطة قضاء زاخو في 7 تموز 1956 من مديرية شرطة لواء الموصل، بضرورة نصب محطات لاسلكية في كل من مخفر باجيكا بناحية السليفاني، ومخفري ديمكه ونزدور بناحية الكلي، مع نصب محطة في باطوفة مركز ناحية الكلي، ليتم الاتصال بين هذه المخافر ومراكزهم بُغية محاربة التهريب[92].

شغلت منطقة زاخو إهتماماً ومتابعة خاصة من قبل متصرفية لواء الموصل في مسألة القضاء على التهريب، وخاصة في أواخر العهد الملكي. إذ عقد كل من متصرف لواء الموصل رشيد نجيب، وقائمقام قضاء زاخو شاكر فتاح، ومدير كمرك ومكوس الموصل خطاب اسماعيل، ومعاون شرطة كمرك ومكوس الموصل نوفان مجول التكريتي، ومدير شرطة لواء الموصل عبدالله سعيد إجتماعاً في 20حزيران 1957. واستعرض المجتمعون التدابير التي اتخذت في السنة الماضية 1956 لمكافحة التهريب في الجانب الايسر من نهر دجلة، بدءاً من حدود ناحية تلكيف ماراً بالقسم الشمالي من ناحية السليفاني الى فيشخابور، فمخفر دورنخ وزاخو، والنتائج التي اسفرت عن التدابير المذكورة. كما وتداولوا حول ما ينبغي اتخاذه من ترتيبات فعالة لمنع التهريب من العراق الى سوريا وبالعكس، وخاصة فيما يتعلق بتهريب الاغنام وذلك عن طريق المخاضات التي تحصل في نهر دجلة عند هبوط مستواه في موسم الصيف، مع الالتفات الى ضرورة تأمين التآزر بين سلطات الادارة والكمرك والشرطة المحلية وشرطة الكمارك. وبما ان الامكانيات اللازمة لدى دوائر الشرطة من ناحية السيارات وغيرها، احسن مما كانت عليه في السنة الماضية، فقد ابدى المجتمعون تفاؤلهم من حسن قيام الجهات المختصة بتنفيذ ما استقر عليه الرأي بالتدابير التالية ونجاحها، وتوصل المجتمعون الى القرارات والتوصيات التالية:

1- على سلطات الكمرك والادارة والشرطة التابعة لهما تأمين الاتصال الشخصي والتلفوني المستمر فيما بينها، وتبادل ما يصلها من اخبار والتعاون في اتخاذ التدابير المقتضية لمكافحة التهريب.

2- تقوم مديرية الكمرك بوضع مخافر مؤقتة في المحلات التالية: توسانة، جم زراف، سيمالكة. على ان تضع سيارة مسلحة واحدة مع كامل مرتباتها في توسانة وجم زراف، وكذلك وضع سيارة مسلحة مع كامل مرتباتها في قصبة زاخو.

3- تعيين مأمور كمرك يكون مقره في فيشخابور، ويكون المسؤول عن الارتال التي تقوم باعمال مكافحة التهريب في تلك المنطقة. وعلى المأمور المذكور القيام بالتجوال بصورة دائمية ضمن منطقته، وكذلك الاتصال بسلطات الادارة والشرطة المحلية في قضاء زاخو، ابتغاء التعاون معها في هذا الصدد.

4- على قائمقام قضاء زاخو ان يهتم شخصياً بتأمين التآزر بين الشرطة المحلية وارتال الكمارك لهذا الغرض، وان يوعز الى معاون شرطة القضاء بالقيام بدوريات متواصلة بين زاخو وفيشخابور.

5- على مديرية شرطة اللواء وضع سيارة مسلحة بكامل مرتباتها تحت تصرف ادارة القضاء، وذلك للقيام بالواجب المنوه عنه في الفقرة (2) اعلاه حصراً.

6- على مدير الكمرك ومعاون شرطة الكمارك تثبيت مناطق تجوال كل سيارة بصورة دقيقة، حتى اذا ما حدث شيء في كل قاطع يمكن معرفة المسؤول عن ذلك.

7- لما كانت تشكيلات دوائر الكمرك في المناطق المحايدة للاراضي التركية قليلة، فعلى السلطات الادارية في القضاء والشرطة المحلية توثيق التعاون فيما بينها، بشكل يؤمن منع التهريب في المنطقة المذكورة.

8- نظراً لقلة مرتبات مخفري الكمارك في فيشخابور وقره ولة، فقد تقرر تقوية مرتباتهما من قبل شرطة الكمارك بشكل معقول.

9- تقرر تبليغ هذه المقررات بكتاب رسمي الى دائرة كمرك ومكوس الموصل وقائمقامية قضاء زاخو ومديرية شرطة اللواء، للعمل بموجبها خلال مدة المكافحة المبتدئة من 15 تموز 1957 الى نهاية تشرين الثاني 1957[93].

وقد اكدت متصرفية لواء الموصل تأييدها للنقاط الواردة أعلاه حول مكافحة التهريب في قضاء زاخو، وأبدت إستعدادها لتقديم المساعدة الممكنة لتنفيذ هذه البنود، وذلك لوضع حدٍ للتهريب في المنطقة[94]. وبهذه الصورة إستمرت الحكومة في اجراءاتها ضد التهريب حتى سقوط النظام الملكي في 14 تموز 1958، ومع ذلك فقد استمر التهريب، على الرغم من الإجراءات الحكومية العدية لمكافحته.

4. تواطؤ الأجهزة الأمنية والإدارية مع المهربين

على الرغم من الإجراءات الحكومية لمنع ومكافحة التهريب، إلا انها استمرت في لواء الموصل وخاصة في قضاء زاخو، لهذا أخذت الحكومة في البحث عن السبب الرئيس لاستمرار التهريب، وتضم تقارير متصرفية لواء الموصل ومديرية الشرطة ومديرية الكمارك والمكوس تفاصيل وافية عن المهربين، والأجهزة الإدارية والأمنية المتواطئة معهم.

بعث قائممقام زاخو صبحي علي تقريراً الى متصرفية لواء الموصل في 5 آب 1956، تضمن التقرير معلومات عن محاولة لتهريب (50) قطيعاً من ذكور الاغنام، تعود الى سليمان سوفاجي مع شريكه حسن وسالم الحاج محمد الشيخ علي وعابد وعزيز حساوي وعبود الشاكر اولاد قصاب باشي من مدينة الموصل، وذكر بانها عبرت الى الجانب الايسر متوجهة الى ناحية السليفاني، بقصد تهريبها الى الاراضي السورية. وأكد القائمقام بان اصحابها متفقون مع المسؤولين بالكمارك وانهم حاولوا ارشائه بـ (الف دينار)، لذلك طالب بان يتم ارسال سيارات مسلحة للقبض على المهربين[95].

وبناءاً على المعلومات التي كانت ترد عن تواطؤ المسؤولين الحكوميين مع المهربين، قررت متصرفية لواء الموصل إيفاد المفتش المالي محي الدين أحمد الى زاخو بمهمة رسمية تتعلق ببعض القضايا الكمركية، وطالبت المتصرفية من قائمقامية قضاء زاخو، بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لإنجاح مهمة المفتش المالي[96].

بعد وصول المفتش المالي محي الدين أحمد الى زاخو التقى بقائمقام القضاء صبحي علي، وطلب منه ان يُعطي توضيحاً حول من هم المقصودين بالسلطات الكمركية المتفقة مع المهربين، كما وطلب منه ان يخبره بإسم الوسيط الذي اراد ارشاءه بـ (الف دينار). فأجاب القائمقام بان مأمور كمرك فيشخابور نجيب عبد الله مع افراد شرطته على اتفاق مع المهربين، وانه سبق ان أخبر متصرفية اللواء بذلك في 15 آب 1956، مؤكداً انه إذا لم يكن المهربون على اتفاق مع هؤلاء وامثالهم لما تجاسروا على محاولة تهريب اغنامهم بهذا الشكل. وإعتذر القائمقام عن إعطاء اسم الوسيط الذي حاول إرشاءه الى المفتش المالي، لأنه وعده بعدم إعطاء اسمه لأحد مالم يتصل ويأخذ موافقته، لان ذلك يجعل حياة الوسيط في خطر قد يؤدي الى قتله من قبل المهربين، ولهذه الاسباب أجَّل القائمقام اعطاء اسم الوسيط الى ان يتصل به[97].

وطالب القائمقام من المفتش المالي بضرورة تقوية الشرطة المحلية في القضاء بالسيارات المسلحة للقبض على مهربي المواشي، وقد أوصل المفتش المالي مطالب القائمقام الى مدير كمرك ومكوس الموصل الذي وافق من جهته على مطالبه، وذلك بتعزيز رتل مسلحات فيشخابور بسيارتين اضافيتين بأمرة موظف كمركي آخر، لأجل السيطرة على طرق التهريب. واوعز الى نشر هذه الارتال على جميع نقاط الحدود من ساحل نهر دجلة المواجه لمنطقة فيشخابور، وعلى كافة النقاط الاخرى المحتمل تهريب الاغنام منها[98].

وبعد زيارته لمخفر فيشخابور بصُحبة قائمقام زاخو صبحي علي، أكد المفتش المالي محي الدين أحمد انه رأى المخفر يُشرف كلياً على منطقة العبور من العراقية الى الاراضي السورية، كما ان المخفر والأماكن التي توجد فيها الدوريات المسلحة، تشرف على كافة الطرق المؤدية الى طريق المعبر المشار اليه اعلاه، وانه بدون اتفاق السلطات الكمركية مع المهربين لايمكن ان يعبر رأس واحد، مهما استعمل المهربون من الوسائل المألوفة عندهم[99]، ولهذا فقد تقرر سحب مأمور كمرك فيشخابور نجيب عبد الله وتعين مأمور الكمرك عبد الرحمن الشربتي مكانه[100].

المهم في الأمر، فإنه وبعد صدور قرار نقل مأمور كمرك فيشخابور نجيب عبدالله، فإنه وجه في 11 تشرين الأول 1956 عريضة الى دائرة التفتيش المالي العامة ومديرها يوسف الأرزي، شرح فيها وبصورة مفصلة وضعه، ومما جاء فيها انه تولى مسؤوليته في 7 تشرين الثاني 1955، وانه باشر مهمته في ظل ظروف صعبة، فلم يكن هنالك سوى سيارة جيب كمركية واحدة ولم تكن مسلحة، وكان يساعده شرطيان فقط، ونظراً للظروف الجوية القاسية وعدم وجود طرق وممرات، فانهم كانوا يُلاقون في كثير من الاحيان صعوبات جمة للوصول الى المنافذ التي تعبر منها الأغنام، لعدم تمكن السيارة من الوصول اليها، ولعدم وجود طرق ولو صغيرة لسلوك السيارة، بالاضافة الى ذلك كانت هناك

عيون كثيرة تراقبهم من رجال قرى عزيز ياقو[101] الواقعة على الساحل المنتشرة في منطقة فيشخابور، ومع هذا فقد استمرت الدوريات بدون انقطاع قدر الامكان[102].

وأكد المأمور بأنه وفي اثناء دوامه علم ان الاغنام التي تُهَرب الى سوريا في هذه المنطقة تجرى تحت علم وبتدبير من عزيز ياقو، ولدى التحرى عنه بصورة خاصة علم انه هو الذي يشرف على تهريب ذكور الاغنام. فقرر المأمور زيارة القائمقام وعرض الامر عليه في 16 تشرين الثاني 1955، الا ان القائمقام بادر بإمتداح عزيز ياقو، وان مما قاله القائمقام: "ان هذا الشخص هو في مقام والدي وبيننا حقوق قديمة جدا وهو رجل شريف". كما اوصاه بتقديم تقرير طيب عنه الى دائرته، ولما لم يكن مجال للمناقشة على اقواله هذه في ديوانه الرسمي، انصرفت منه وانا افكر في عرض الموضوع على الادارة الكمركية في الموصل، طالما لم احصل على معونة من قائمقام المنطقة ضد هذا المهرب[103].

وأكد مأمور كمرك فيشخابور بانه شرح هذه الأمور والمعوقات لمدير كمرك ومكوس الموصل والذي زار بنفسه المنطقة في 23 تشرين الثاني 1955، وانه أطلع شخصياً على المناطق الوعرة التي يسلكها مهربوا المواشي، والتي لا يمكن للسيارات الوصول اليها. وأكد المأمور بان قائمقام زاخو متورط مع عزيز ياقو المشرف على تهريب المواشي الى سوريا، وذلك في المنطقة الممتدة من قرية بغلوجة حتى مصب نهر الخابور بنهر دجلة، وأضاف المأمور بان القائمقام يُحاربه لمنعه من القيام بواجباته في مكافحة التهريب وكشف الفاسدين[104].

وكشف مأمور كمرك فيشخابور بإنه وخلال تجواله في قرى المنطقة، سمع من أهالي القرى يُقسمون اليمين امامه انه لا يمكن لعزيز ياقو ان يهرب راس واحد من ذكور الاغنام دون علم القائمقام –الذي كان يشغل سابقاً مسؤولية معاون شرطة في مركز فيشخابور–. وهكذا فإن استمراره في وظيفته يُشكل ضرراً على القائمقام وشركائه، ويشل حركة عملهم الذي تدر عليهم سنوياً مبالغ طائلة. وأكد مأمور الكمرك بان القائمقام اضطر الى تدبير مثل هذه المؤامرات، لنقله من المنطقة كي يخلو الجو له ولأعوانه ويحصلون على مبتغاهم[105].

وفي نهاية عريضته عرض مأمور كمرك فيشخابور عدة تساؤلات طالباً استقصاءها والبحث عن الحقيقة، اذ قال بان عزيز ياقو معروف بالتهريب في منطقة زاخو لدى الخاص والعام، فكيف غاب عن بال القائمقام ذلك وماهي الاجراءات المتخذة ضده؟، وأضاف بإنه اذا كان القائمقام قد استحصل سنة 1956 كفالات من مختاري القرى التابعة لعزيز ياقو، وهي قرى فيشخابور وباجدة ميرى وباجدة كندال وتوسانة وصوريا، عن عدم قيامهم بالتهريب، فلماذا لم يأخذ اي كفالة من عزيز ياقو؟، وتساءل المأمور عن الأسباب التي دعت القائمقام لمطالبته برفع تقرير طيب عن عزيز ياقو الى دائرته يؤكد فيها بأنه رجل شريف؟. وأخيراً أكد المأمور بانه سبق لعزيز ياقو ان حاول ارشاء مأمور كمرك الموصل محمد علي سعيد ومأمور كمرك زاخو ضياء زين العابدين، حول القبض على قطيع من ذكور الاغنام بالقرب من داره، وان تلك الأغنام قد صادرتها الحكومة، فتساءل المأمور كيف غابت هذه الأمور عن بال القائمقام؟. ونتيجة لما تقدم أكد المأمور بان الاخبارية التي اعطيت من القائمقام بتدبير من عزيز ياقو عارية عن الصحة، وانهم قصدوا بها نقله من المنطقة والإساءة الى سمعته لينالوا ما يبتغوه[106].

من جهتها أرسلت قائمقامية قضاء زاخو في 13 تشرين الأول 1956، تقريراً الى متصرفية لواء الموصل، أكدت فيها معلوماتها السابقة بإن مأمور كمرك فيشخابور نجيب عبد الله وبعض افراد شرطة كمارك فيشخابور متورطون في التهريب. وأكدت القائمقامية بأنها قدَّمت كافة المساعدات اللازمة والممكنة الى المفتش المالي محي الدين احمد، لنجاح مهمته التي اوفد من اجلها. وفيما يخص بمسألة الوسيط الذي قام بمحاولة إرشاء القائمقام، أوضحت بانه سبق للقائمقام أن وعد المخبر بكتمان اسمه حفاظاً على سلامته[107].

اما المفتش المالي محي الدين أحمد فقد ذكر في تقريره، بان قائمقام زاخو صبحي علي قد امتنع عن البوح بإسم الوسيط الذي اخبره بأعداد قطعان من الاغنام للتهريب، وبإستعداد المهربين لإعطائه الف دينار لقاء تغاضيه عن اعمالهم. وأكد المفتش المالي بانه يعتقد بان هذا الوسيط هو عزيز ياقو وانه كان صادقاً في اخباره وكان يرمي من وراء ذلك خدمة الحكومة، وإبعاد شبهات التهريب عن نفسه نظراً لماضيه المريب، وما كانت الالسن تلوكه حول مساهمته في اعمال التهريب خلال سنوات طويلة، ولا يستبعد ان يكون لتقدم السن به وحالته المالية الحسنة وثروته من جهة ولتشدد الادارة معه واخذ تعهد منه، لا يستبعد ان يكون لكل ذلك اثره في ابتعاده عن التهريب شخصياً في الآونة الاخيرة، واقدامه على اخبار السلطات الحكومية بما يتصل به من اخبار المهربين. وأضاف المفتش المالي بأنه لايمكن ان يتوقع احد من عزيز ياقو ان يقوم بدور مكشوف فعال في مكافحة التهريب" لكونه احد افراد الاقلية المسيحية في تلك المنطقة، وانه يخشى بطش المهربين بطبيعة الحال، وان النقطة الاخيرة هذه هي التي ادت بقائمقام زاخو الى عدم أفشاء اسمه في حينه، ولهذا السبب نفسه فانه يرى بان من المستحسن كتمان اسمه[108].

وتضمن تقرير المفتش المالي معلومات إضافية هامة، إذ أكد بان اعمال تهريب الاغنام جارية في لواء الموصل بنطاق واسع جداً من غير رادع، وانها مستمرة من غير عقبة او عرقلة، وان المهربين على اتفاق مع كافة موظفي الكمرك وشرطتها، وان سلطات الادارة غير متعاونة مع سلطات الكمرك لمنع دابر التهريب. وأضاف بان لواء كلواء الموصل له حدود شاسعة مع سوريا يمتد الى مئات الكيلومترات (بما فيه بادية الجزيرة)، وقد اعتاد على تربية الاغنام وتصديرها الى الخارج كتجارة رابحة منذ عشرات السنين، ولا يستبعد من ان يقع فيه حوادث تهريب لاسيما بعد ان سارت الحكومة في السنين الاخيرة على منع التصدير، وأكد بان

القضية تختلف بالنسبة الى منطقة فيشخابور، التي نظراً لموقعها الجغرافي وعدم اتساعها، لايمكن ان يقع فيها حوادث التهريب الابعلم او اتفاق او اهمال من موظفي الكمارك[109].

وفيما يتعلق بتعاون الادارة مع السلطات الكمركية أكد المفتش المالي محي الدين أحمد، بانه يود ان يؤكد بان التدابير التي اتخذت بالتعاون بين السلطات الكمركية والادارية، قد انتجت النتيجة المرضية المطلوبة، وانه يمكن القول بان التهريب في منطقة فيشخابور خلال الموسم الحالي (1956) قد تم منعه منعاً باتاً. وفيما يتعلق بقضية تهريب الاغنام من تركيا الى العراق، فقد أكد المفتش المالي بان ادخال الاغنام من تركيا الى العراق له جذور قديمة تعود الى ما قبل تأسيس الحكومة العراقية، حينما لم يكن ثمة حدود سياسية تفصل بين البلدين، وحينما كانت العشائر العراقية قد اعتادت ولم تزل على الاصطياف في المراعي والمصايف التركية، وعند عودة العشائر العراقية الى العراق في اوائل الخريف من كل سنة كانت تجلب معها بضائع واغنام تركية، قسم منها للاستهلاك الشخصي والقسم الاخر للمتاجرة به على مقياس محلي محدود. وكان الامر سارياً على هذا الوجه، الى ان صدر في عام 1952 البيان المرقم (84) في 3 كانون الأول 1952 من وزارة المالية بمنع استيراد الاموال من تركيا، كما ان الحكومة التركية قد تشددت مؤخرا في تصدير الاغنام منها الى البلاد المجاورة. وأضاف المفتش المالي بانه لابد لنا من القول بهذه المناسبة، بان من مصلحة العراق تيسير استيراد الاغنام من تركيا بطرق مشروعة، واذا لم يتسن عقد اتفاقية تجارية مع الحكومة التركية لتنظيم الاستيراد والتصدير، فيجب ان تعيد الحكومة العراقية النظر في سياستها بهذا الخصوص، وذلك بالسماح باستيراد الأغنام من المناطق المتاخمة للحدود للاستهلاك المحلي[110].

في واقع الأمر، فإن بعض الموظفين والشرطة كانوا مشتركين مع المهربين، اذ أكد مأمور كمرك ومكوس زاخو في 10 تشرين الأول 1956 في تقرير رفعه الى معاونية شرطة القضاء، بإن الشرطي الكاتب في شرانش ربان عبد الاحد قد طلب تلفونياً من عريف شرطة الكمارك رؤوف عارف –الذي كان في قرية سناط مع مفرزة من شرطة الكمارك بمهام رسمية–، بأن يعودوا الى مركزهم بناءاً على امر مدير ناحية السندي، الا ان الأخير لم يكن لديه أي علم بهذا الأمر، ولم يصدر أي قرار بخصوص عودة المفرزة الى مركزها، وعليه طلب مأمور الكمرك بفتح تحقيق مع الكاتب ومعاقبته على مخالفته الواجبات[111]. وهكذا فقد أدّى مثل هؤلاء الموظفون والشرطة دوراً سلبياً في مكافحة التهريب، وأصبحوا داعمين للتهريب بصورة او بأخرى، مما ألحق الضرر بالإقتصاد الوطني.

5. الخاتمة

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، منها:

1- أثَّر التهريب في مرحلة الدراسة تأثيرا سلبياً على الأقتصاد العراقي والتركي والسوري، إذ حرَّم خزينة هذه الدول من موارد مالية كبيرة، كانت ستجنيها عن طريق فرض الرسوم الكمركية على السلع المصدرة والمستوردة عبر حدود البلدان الثلاثة. مقابل ذلك فإن التهريب كان مصدراً هاماً لإثراء المهربين، الذين كانوا يحصلون على ارباح طائلة من وراء التهريب، وبالاخص من تهريب الأغنام إذ اخذ المهربون منذ بداية العهد الملكي بتطوير تجهيزاتهم ووسائلهم التكتيكية للعبور عبر حدود هذه الدول.

2- استطاع المهربون في كثير من الأحيان، إستدراج موظفي وشرطة الكمارك وبعض الموظفين الكبار في الدولة للتعاون معهم في هذا المجال، وذلك عن طريق تقديم الرشاوي لهم، التي كانوا يأخذوها من المهربين لقاء تغاضيهم عن المهربين" وكان ذلك في معظم الأحيان بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة لهؤلاء الموظفين والشرطة، فضلاً عن ضعف أجهزة الحكومة خاصة في السنوات الأولى من تأسيس الدولة العراقية.

3- سهلت طبيعة كوردستان الجنوبية والعراق الجغرافية عمليات التهريب الى البلاد المجاورة، فكانت الحدوده مترامية الاطراف، ولا توجد فيها عوارض طبيعية تفصل بينهما وبين الدول المتاخمة لحدودهما. فضلاً عن ذلك فأن ثقافة المجتمع في التهريب في ذلك الوقت ساعد على ذلك، لأن المهربين كانوا لاينظرون الى التهريب على انه نشاط غير قانوني، بالاضافة الى ما يتعلق بموضوع الحاجة المادية لبعض الاهالي. وكان الكثير من الناس لا يعرفون قيمة الحدود الدولية والتقسيم السياسي بعد انهيار الدولة العثمانية 1918، اذ لم تكن الحواجز والموانع موجودة على هذه الحدود.

4- كانت للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين سكان زاخو ومدن كوردستان تركيا وسوريا، دور فعال في إنتعاش التهريب في هذه المنطقة.

5- ان تدهور الأوضاع الإقتصادية في العراق والدول المجاورة في سنوات الحرب العالمية الثانية، دفعت السكان الى إتباع جميع الطرق والوسائل الممكنة لتحسين أوضاعهم المعيشية.

6. الهوامش والمصادر والإحالات

1- للمزيد عن زاخو واهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينظر: نزار ايوب حسن، "قضاء زاخو في التقسيمات الادارية العثمانية 1842 – 1918"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد (5)، العدد (4)، ص1069 وما بعدها، متاح على الموقع الالكتروني: http://hjuoz.uoz.edu.krd/index.php/hum/article/download/498/358/d" وصفية محمد شيخو السندي، زاخو في العهد الملكي 1921–1958: دراسة تاريخية في اوضاعها العامة، دهوك،2014" روذين جلبي منير، زاخوَ 14 تيرمةها 1958– 11 ئادارا 1970 ظةكولينةكا ميَذوويى– سياسى، ناما ماستةرىَ يةَ هاتيية ثيَشكيشكرن بو ثشكا ميَذوو، فاكولتيا زانستيَن مروظايةتى، زانكويا زاخو، 2016.

2- يقصد بالتهريب اصطلاحاً إدخال او اخراج السلع والبضائع بطرق سرية وغير شرعية عبر حدود دولتين او اكثر تفصلها حدود مشتركة، سواء عن طريق المراكز الكمركية ام عبر الحدود، ويقوم بها فرد او مجموعة افراد او دولة او مجموعة دول، لتحقيق مصالح أقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية. ويؤدي التهريب في الغالب الى هدر أموال الدول وتدمير اقتصادياتها، لذلك لا توجد دولة في العالم إلا وتحارب هذه الظاهرة وتحاول الحد من تأثيرها" لإستحالة القضاء عليها بشكل نهائي، ولاسيما في الدول التي تتمتع بحدود برية شاسعة مع دولة او عدة دول متجاورة ولاتفصلها حواجز أو عوائق طبيعية. ينظر،عامر بلو اسماعيل، "ظاهرة التهريب على الحدود بين الموصل وسوريا 1921–1986:دراسة تاريخية وثائقية"، مجلة التربية والعلم، مج 16، العدد (1)، الموصل، 2009، ص 85، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=57459. أما التهريب لغة فهو مشتق من كلمة هَرَّبَهُ: جعله يهرب– هرَّب الأشياء الممنوعة اي نقلها خفية من بلد لآخر ومن مكان الى غيره، اي ان يتم الاستيراد والتصدير من دون دفع الضرائب والرسوم القانونية المستحقة عليه. ينظر، رعد محمد عبد اللطيف، جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد– دراسة مقارنة بين التشريعين الاردني والعراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 17، متاح على الموقع الالكتروني: www.meu.edu.jo/ar/images.

3- زهير علي احمد النحاس، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919– 1939، اطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1995، ص 181.

4- المصدر نفسه.

5- المصدر نفسه.

6- علي حمزة عباس الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926– 1958)، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2004، ص 257.

7- المصدر نفسه. للمزيد من التفاصيل حول ظاهرة التهريب في العراق ، ينظر، عامر بلو اسماعيل، المصدر السابق، ص85 و بعدها" عروبة جميل محمود عثمان، "العلاقات التجارية بين الموصل وسوريا منذ عام 1834 و حتى نهاية الحرب العالمية الثانية"، مجلة دراسات موصلية، العدد (22)، الموصل، تشرين الثاني 2008، ص ص 45– 47، متاح على الموقع الالكتروني: www.iasj.net/iasj?func=search&page=2&template .

8- للتفاصيل ينظر، نزار ايوب حسن، المصدر السابق، ص 1069 وما بعدها.

9- علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص 257.

10- للمزيد ينظر: مردخاي زاكن، يهود كردستان ورؤساؤهم القبليون. (دراسة في فن البقاء)، ترجمة: د.سعاد محمد خضر، مراجعة: أ. د. عبد الفتاح علي يحيى ود. فرست مرعي، السليمانية، 2011، ص 372.

11- للمزيد ينظر: المصدرنفسه، ص290 – 291.

12- Ariel Sabar, my fathers paradise, New York, 2008, P.16.

13- سعيد شامايا، سناط الفردوس المفقود، بغداد، 2002، ص97.

14- زهير علي أحمد النحاس، المصدر السابق، ص183.

15- زهير علي احمد النحاس، المصدر السابق، ص 182" مقابلة شخصية مع سعيد الحاج صديق زاخويى، في زاخو 6 ايلول 2016. وهو كاتب وباحث مهتم بتاريخ زاخو.

16- سعيد الحاج صديق زاخويى، زاخو الماضي والحاضر، دهوك، 2016، ط2، ص 366.

17- المصدر نفسه، ص 182.

18- مقتبس من كتابه، المصدر السابق، ص 290– 291.

19- ينظر كتابه، المصدر السابق، ص 366.

20- مردخاي زاكن،المصدر السابق، ص 287.

21- سعيد الحاج صديق زاخويى، المصدر السابق، ص 366.

22- المصدر نفسه.

23- مردخاي زاكن،المصدر السابق، ص 287.

24- علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص 258.

25- مقابلة شخصية مع سعيد الحاج صديق زاخويى، في زاخو، بتاريخ 6 ايلول 2016.

26- زهير علي احمد النحاس، المصدر السابق، ص 182. للتفاصيل عن التهريب الكمركي بين العراق و سوريا، ينظر: عامر بلو اسماعيل، المصدر السابق، ص 85 وبعدها.

27- سعيد الحاج صديق زاخويى، المصدر السابق، ص 366.

28- مردخاي زاكن، المصدر السابق، ص 290– 291.

29- عامر بلو اسماعيل، المصدر السابق، ص ص 94–95.

30- جريدة (نصير الحق)، العدد (198)، 23 تشرين الأول 1943.

31- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب قائممقامية قضاء زاخو، المرقم (س/ 37)، في 18 حزيران 1956، إلى متصرفية لواء الموصل. الموضوع / تهريب المواشي إلى الأراضي السورية، في الملفة ذات الرقم 4 /60، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

32- علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص269.

33- دشتماسك: هي احدى القرى التابعة لعشيرة السندي وحاليا تابعة اداريا لناحية دركار عجم احدى نواحي قضاء زاخو.

34- علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص 270.

35- قامت شركة نفط العراق في اذار 1932 بتأسيس شركة تسويق بإسم شركة نفط الرافدين (Rafidain Oil co.)، لتتولى سد احتياجات المواطنين من النفط ومشتقاته. وكانت الشركة تقوم بشراء النفط من شركة نفط خانقين وتبيعه للمواطنين. ينظر، بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق 1939 – 1958: دراسة تاريخية سياسية، (عمان، 2011)، ص ص 193– 194.

36- جريدة (الهدى)، العدد (20)، 1حزيران 1947.

37- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب مديرية شرطة لواء الموصل،المرقم (676\ ه) في 27 تشرين الأول 1948، الى:– مدير جمرك ومكوس الموصل، الموضوع – تهريب البنزين، في الملفة ذات الرقم 4 / 60، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

38- علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص 259.

39- للتفاصيل عن الأوضاع الإقتصادية في العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، يُنظر: محمد عويد محسن الدليمي، الاوضاع الاقتصادية في العراق 1939– 1945 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، ص44 وبعدها.

40- عامر بلو اسماعيل، المصدر السابق، ص 90.

41- زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق 1939 – 1948، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1989، ص 87.

42- زهير علي احمد النحاس، التموين...، ص 87.

43- افرام عيسى يوسف، ازمنة في بلاد الرافدين ذكريات واحداث 1830 – 1976، ترجمة: علي ابراهيم، دهوك،2009، ص94–95.

44- علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص 260–262.

45- الاب البيرابونا، فيشخابور، بغداد، 2004، ص47.

46- المصدر نفسه.

47- كتاب مديرية شرطة لواء الموصل السري، العدد(767) في 1\4\1958،الى كافة معاوني الاقضية نقلا عن عبد الفتاح البوتاني، "أوضاع الموصل الأمنية والسياسية قبيل ثورة 14 تموز 1958 من خلال تقريرين لمديرية الشرطة"، من دورية تاريخ الموصل القريب العدد (49)، 30\5\2005، المنشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: http:\\www.sotakhr.com

48- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، المرقم (2432)، في 20 آب 1957 إلى معاون شرطة كل من: سنجار، زاخو، تلعفر، الموضوع: تهريب أسلحة نارية، في الملفة ذات المرقم 4 /60، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

49- ذنون الطائي (الدكتور)، الاوضاع الادارية في الموصل خلال العهد الملكي (1921– 1958)، الموصل، 2008، ص 152–153.

50- المصدر نفسه، ص169.

51- جريدة (الموصل)، العدد (916)، 26 تشرين الثاني 1924 " خالد عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، بيروت، 2007، ص232.

52- جريدة (الموصل)، العدد (1533)، 15 تشرين الثاني 1928.

53- ذنون الطائي، المصدر السابق، ص 129.

54- جريدة (الموصل)، العدد (1630)، 23 ايلول 1929.

55- ذنون الطائي، المصدر السابق، ص 202– 203.

56- عامر بلو إسماعيل، المصدر السابق، ص 89.

57- جريدة (العمال)، العدد (128)، 23 اذار 1933.

58- وزارة الداخلية، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، بغداد، 1936، ص331.

59- جريدة (البلاغ)، العد (370)، 31 اذار 1935.

60- المصدر نفسه، العدد (388)، 6 حزيران 1935.

61- جريدة (الوقائع العراقية)، العدد (1407)، 28 آذار 1935.

62- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي (وزارة الداخلية)، تقرير رئاسة الهيئة التفتيشية للمنطقة الاولى الموصل، المرقم (س/103)، ف 29/26 تشرين الاول 1935، الى وزارة الداخلية، الموضوع/ تفتيش مركز قضاء زاخو، في الملفة ذات الرقم 8916 / 032050

63- جريدة (الوقائع العراقية)، العدد (1532)، 24 آب 1936.

64- ملفات محافظة نينوى، الدور والتفتيش، تقرير متصرفية لواء الموصل، المرقم (8014)، في 25 ايار 1937، الى وزارة الداخلية، الموضوع/ جولة تفتيشية في قضاء زاخو، في الملفة ذات الرقم 2/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

65- ذنون الطائي، المصدر السابق، ص 202– 203.

66- جريدة (العراق)، العدد (5584)، 17ايار1939.

67- جريدة (فتى العراق)، العدد(462)، 13 ايلول 1938.

68- بيان لجنة التموين العليا، رقم (56)، المنشور في جريدة (الوقائع العراقية)، العدد (2048)،7ايلول، 1942.

69- ذنون الطائي، المصدر السابق، ص 245.

70- بيان لجنة التموين العليا،رقم (51)،المنشور في جريدة (الوقائع العراقية)، العدد (2043)،10 آب، 1942.

71- للتفاصيل عن القانون، ينظر، محمد عويد محسن الدليمي، المصدر السابق، ص ص 121– 126.

72- علي حمزة عباس الصوفي، المصدر السابق، ص 264–265.

73- ذنون الطائي، المصدر السابق، ص 213.

74- جريدة (فتى العراق)، العدد (405 / 544)، 7 أيلول 1944.

75- زهير علي احمد النحاس، التموين...، ص 87.

76- محمد عويد محسن الدليمي ، المصدر السابق، ص ص 127– 129.

77- للمزيد عن التموين في العراق ينظر: زهير علي احمد النحاس، التموين...، ص75 وبعدها" عبد الرحيم ذو النون زويد، العراق في الحرب العالمية الثانية 1939– 1945، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 1978، ص246 وما بعدها.

78- محمد عويد محسن الدليمي ، المصدر السابق، ص 127.

79- وصفية محمد شيخو السندي، المصدر السابق، ص 191.

80- للمزيد حول هذه المعاهدة، ينظر: المقدم شاكر، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، بغداد، 1955، ص172 وما بعدها" عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، بيروت، 1986، مج5، ص365 وما بعدها.

81- ملفات محافظة نينوى، العلاقات التركية العراقية، كتاب قائمقامية قضاء زاخو، المرقم (2098)، في 24 حزيران 1948 الى متصرف لواء الموصل، الموضوع/ معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة مع تركيا في الملفة ذات الرقم 4/17/3، المكتبة المركزية، جامعة الموصل.

82- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، المرقم (37 7/ 6)، في 11 تشرين الثاني 1948 إلى كافة معاوني شرطة باب السراي، باب النبي، معاون القضاء للضفة اليسرى، معاون القضاء الضفة اليمنى، تلعفر، سنجار، دهوك، عمادية، زاخو، الشيخان، العقرة. الموضوع: مكافحة التهريب، في الملفة ذات الرقم 4 / 60، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

83- ملفات محافظة نينوى، مخافر الشرطة في قضاء زاخو، كتاب قائمقامية قضاء زاخو، في 5 كانون الاول 1955، الى متصرفية لواء الموصل، الموضوع:تشكيل دائرة كمارك في فيشخابور، في الملفة ذات الرقم 5/1/9، المكتبة المركزية، جامعة الموصل.

84- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود،كتاب قائمقامية قضاء زاخو، المرقم س / 37، المؤرخ في 18\6\1956 الى متصرفية لواء الموصل.الموضوع: تهريب المواشي الى الاراضي السورية، في الملفة ذات المرقم 4 /60، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

85- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب مديرية جمرك ومكوس الموصل، المرقم (س/ 118)، في 2تموز1956، الى متصرفية لواء الموصل. الموضوع: الاغنام الموجودة في الجهة اليسرى من المدينة، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

86- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب جمرك ومكوس زاخو، المرقم (8س)، في 7تموز1956، الى مديرية جمرك ومكوس الموصل.الموضوع: تهريب المواشي الى الاراضي السورية، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

87- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب قائمقامية قضاء زاخو، المرقم (43)، في 9تموز1956 الى مديرية جمرك ومكوس الموصل، الموضوع: تهريب المواشي الى الاراضي السورية، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

88- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب قائمقامية قضاء زاخو، المرقم (س/55)،في 15اب 1956 الى متصرفية لواء الموصل،الموضوع: تهريب الأغنام الى سوريا، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

89- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، المرقم (22861)، في 21آب 1956،الى متصرف لواء الموصل، الموضوع:دورية السيارات المسلحة، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

90- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب متصرفية لواء

الموصل، المرقم (ق./ 256)،في 12ايلول1956، الى مديرية جمرك ومكوس الموصل،الموضوع: مكافحة التهريب، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

91- ذنون الطائي، المصدر السابق، ص311.

92- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب مأمور جمرك ومكوس زاخو، المرقم (8س)، في 7 تموز 1956، الى مديرية جمرك ومكوس الموصل، الموضوع: تهريب المواشي الى الاراضي السورية، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

93- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، محضر اجتماع ديوان متصرفية لواء الموصل، في29حزيران 1957، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

94- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب متصرفية لواء الموصل، المرقم (ق.س\352)، في 6تموز1957، الى قائمقامية قضاء زاخو،مديرية جمرك ومكوس الموصل،مديرية شرطة لواء الموصل، معاونية شرطة جمرك ومكوس الموصل، الموضوع: مكافحة التهريب في قضاء زاخو، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

95- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب المفتش المالي محي الدين احمد، المرقم (285)، في 12ايلول1956 الى متصرفية لواء الموصل، الموضوع: تهريب الاغنام في منطقة زاخو، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

96- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب متصرفية لواء الموصل، المرقم(ق.س/218)، في 20اب1956، الى قائمقامية قضاء زاخو، الموضوع: ايفاد مفتش مالي، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

97- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب المفتش المالي محي الدين احمد، المرقم (285)، في 12ايلول1956 الى متصرفية لواء الموصل، الموضوع: تهريب الاغنام في منطقة زاخو، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

98- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب متصرفية لواء الموصل، المرقم(ق.س/218)، في 20اب1956، الى قائمقامية قضاء زاخو،الموضوع: ايفاد مفتش مالي، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

99- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب متصرفية لواء الموصل، المرقم(ق.س/218)، في 20اب1956، الى قائمقامية قضاء زاخو،الموضوع: ايفاد مفتش مالي، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

100- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب قائمقامية قضاء زاخو، المرقم (س/55)،في 15اب 1956 الى متصرفية لواء الموصل،الموضوع: تهريب الأغنام الى سوريا، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

101- ولد عزيز ياقو في قرية فيشخابور في سنة 1885، وكان من رئيساً لتلك القرية، وكانت سلطته تمتد ليس على فيشخابور فحسب، بل تشمل المنطقة كلها وجميع القرى الموجودة فيها. للمزيد ينظر: الاب البيرابونا، المصدر السابق، ص200 و229.

102- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب دائرة التفتيش المالي العامة، المرقم (س / 91)، في 11تشرين الأول1956 الى وزارة الداخلية،الموضوع: صورة عريضة، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

103- المصدر نفسه.

104- المصدر نفسه.

105- المصدر نفسه.

106- المصدر نفسه.

107- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب قائمقامية قضاء زاخو، المرقم (4/ س)، في 13تشرين الأول 1956 الى متصرف لواء الموصل.الموضوع / تهريب المواشي، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

108- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب متصرفية لواء الموصل، المرقم(ق.س\ 329)، في 20 تشرين الأول 1956، الى وزارة الداخلية، الموضوع: تهريب المواشي، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

109- المصدر نفسه..

110- المصدر نفسه.

111- ملفات محافظة نينوى، مراقبة وتفتيش الحدود، كتاب قائمقامية قضاء زاخو،المرقم (77)، في 10تشرين الأول 1956 الى معاونية شرطة قضاء زاخو،الموضوع: ابداء المساعدات اللازمة لشرطة الكمارك عند القيام بواجباتها، في الملفة ذات الرقم 60/4، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

دیاردەیا قەچاخییا گومرکی ل قەزا زاخو لسەردەمێ پاشایەتی (1921– 1958)

"ڤەکولینەکا دیروکی– بەلگەنامەیی"

پوخته:

پشتی دامەزراندنا دەولەتا عیراقا نوی لسالا 1921 ئ، توشی گەلەك ئاریشەییّن جودا جودا بو د لایەنیّن سیاسی و جڤاکی و ئابوری، ئیّك ژ وان ئاریشەییّن توش بویێ د وارێ ئابوری دا (دیاردەیا قەچاخیێ) بوو کو گەلەك کارتیکرن لسەر ئابوریێ عیراقێ هەبوو.

دیاردەیا قەچاخیێ روژ بو روژێ بەرفرەهتر لێ دهات لسەردەمێ پاشایەتی ل عیراقێ، و قەچاخیێ کارتیکرنەکا مەزن هەبوو لسەر لیوا مویسلێ و قەزاییّن وێ بیّن سنوری و بتایبەت قەزا زاخو. ئەڤ ڤەکولینە باس ل دیاردەیا قەچاخیێ ل زاخو ، و ئەگەرێن بەرفرەهبون و بەلاڤبونا ڤێ دیاردەیێ دکەت، هەروەسا باس ل گرنگترین وان کەل و پەلان دکەت یێن قەچاخی پێ دهاتیە کرن ژ زاخو بو تورکیا و سوریا و بەروڤاژی. د ڤێ ڤەکولینێ دا باس ل وان کریارێن حکومەتا عیراقێ بریّکا کارگێریا لیوا مویسل و قایمقامیا قەزا زاخو هاتیە کرن ژ بو داناندا سنورەکێ بو ڤێ دیاردەیێ. هەروەسا ڤەکولینێ باسێ چەوانییا هاریکاریکرنا هندەك دامودەزگەهێن حکومی و پولیسان و فەرمانبەرێن گومرکان کریە دگەل قەچاخچییان، و کا ب چ شێوە حکومەتێ چاڤدێریا وان دکر.

پەیڤێن سەرەکی: عیراق، لیوا مویسل، قەزا زاخو، قەچاخچییا گومرکی، کەل و پەل

The Phenomenon of Customs Smuggling in Zakho District during the Royal Era (1921-1958);
A Historical Documentary Study.

Abstract:

After the establishment of the modern Iraqi state in 1921, Iraq faced many problems in all the political, social and economic domains. The spread of the custom smuggling phenomenon was one of the problems that the fledgling Iraqi economy has suffered from, the smuggling was expanded and exacerabated during the royal era. Smuggling became prevalent and eventually led to serious repercussions for the Mosul Province, especially the border town of Zakho. This study aims to determine the factors underlying the rise and spread of this phenomenon in Zakho at the time. The study also explores the most widely smuggled goods from Iraq through Zakho to Turkey and Syria and from these two countries to the rest of Iraq through Zakho during this particular era. It sheds light on the types of measures that were taken by the Iraqi government authorities in the Mosul province and the municipality of Zakho district to combat and prevent smuggling in this strategic border region. The study also deals with the complicity of some government agencies, especially police and customs officers with smugglers and how the government was monitoring that at that time.

Keywords: Iraq, Mosul Governorate Zakho District, Customs Smuggling Commodities and Goods.